الدليل التوعوي بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

إدارة حماية المنافسة
وزارة التجارة والصناعة
تليفون: 40122473 (974+) - 40122170 (974+)
فاكس: 44835831 (974+)

الدليل التوعوي بشأن حماية المنافسة
ومنع الممارسات الإحتكارية

يجوز استعراض أجزاء من المعلومات الواردة في هذا الدليل أو نسخها أو ترجمتها لأغراض البحث أو لإجراء
دراسة شخصية ولا يجوز بيعها أو استخدامها لأغراض تجارية

جميع الحقوق محفوظة

الفهرس

كلمة سعادة وزير التجارة والصناعة 5

وزارة التجارة والصناعة: الرؤية، الرسالة، القيم 7

تمهـيد 9

ما الغرض من إنجاز هذا الدليل؟ 10
ما هي الفئات المُستهدفة من هذا الدليل؟ 10
ما هو القصد من المنافسة؟ 11
ما هو القصد من الممارسات المخلة بالمنافسة؟ 11
كثيرا ما يَحدُث خلط بين مفهوم المنافسة والتنافسية، فما الفرق بينهما؟ 11

المحور الأول: قانــون حـماية المنافــسة 13

لما الاهتمام بقانون حماية المنافسة؟ 14
ما هو نطاق تطبيق قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية؟ 14
هل يُمكن تطبيق قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية على الشركات الأجنبية التي لا يوجد لها مقر في دولة قطر؟ 15
هل حدَّد القانون استثناءات وإعفاءات؟ 15
كيف يتم طلب استثناء العطاءات والاتفاقات والعقود المقيدة للمنافسة؟ 16
من هي الجهة المسؤولة عن تطبيق أحكام قانون حماية المنافسة؟ 16
ما مدى المحافظة على سرية المعلومات لدى الجهات القائمة على إنفاذ القانون؟ 18

المحور الثاني: الممارسات المحظورة بموجب قانون حماية المنافسة 19

الممارسة الأولى: الإتفاقات المخلة بالمنافسة 19
ما القصد بالاتفاقات المخلة بالمنافسة؟ 20
بعض أشكال الاتفاقات المخلة بالمنافسة: 21
ما هي طبيعة الاتفاقات المخلة بالمنافسة؟ 23
ما هي أبرز أشكال الاتفاقات المحظورة؟ 24

الممارسة الثانية: إساءة استخدام وضع مُهيمن بالسوق 27
ما هو الوضع المهيمن؟ 28
ما هي أبرز معايير تحديد الوضع المهيمن؟ 28

أبرز أشكال إساءة استخدام الوضع المهيمن بالسوق 29
هل أن الوضع المهيمن يُعتبر مخالفاً للقانون؟ 31
المحور الثالث: التركز الاقتصادي 33

ما هو التركز الاقتصادي؟ 34
من أهم مزايا التركز الاقتصادي 34
أهم الدوافع والأسباب التي تدفع الشركات إلى التركز 35
وسائل تحقيق عمليات التركز الاقتصادي 36
صور التركز الاقتصادي 37
هل يجب على الشركات التي تعتزم القيام بعملية تركز اقتصادي أخذ الموافقة المسبقة؟ 39
كيف يتم تقديم طلب الموافقة على عملية التركز الاقتصادي؟ 40

المحور الرابع: العقوبات 47

ما هي العقوبات التي حدَّدها القانون للأطراف التي لا تلتزم بأحكامه؟ 48

المحور الخامس 49

من هي الأطراف التي يحق لها تقديم شكوى؟ 50
كيف يتم الإبلاغ عن مخالفة للقانون؟ 50
نموذج بـلاغ عـن مخالفة للقانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية 51
هل تستوفي الجهات المختصة بحماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة رُسوماً عن البلاغات أو الخدمات المقدمة؟ 51

نبذة عن المؤلفين 52

كلمة سعادة وزير التجارة والصناعة

تُعتبر حرية المنافسة من بين الركائز الأساسية التي ينبني عليها اقتصاد السوق. وقد سعت دولة قطر إلى جعل حماية المنافسة عماد سياستها الاقتصادية، فتمّ استحداث الآليات القانونية والمؤسسية اللازمة لحماية الأسواق والتصدي للممارسات الاحتكارية.

وقد أصدر حضرة صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفه آل ثاني في 2006/6/29م القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية. ويهدف القانون إلى تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على المنافسة العادلة والتصدي للممارسات الإحتكارية التي تؤثر سلباً على السير العادي لآليات العرض والطلب في ظل انتهاج الدولة سياسة اقتصاد السوق المفتوح وتحرير التجارة.

وتعتمد دولة قطر التنظيم القائم على ثنائية الأجهزة المكلفة بتنفيذ سياسة المنافسة مثلما هو معمول به في العديد من البلدان، حيث أنشأ القانون المذكور أعلاه لجنة حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وحدَّد تشكيلها وإجراءات عملها ومنحها اختصاص النظر في الممارسات المخلة بالمنافسة ومنح الموافقات التي تسبق كل عملية تركز اقتصادي (اندماج، استحواذ وغيرها). كما أوكل القرار الأميري رقم (12) لسنة 2019 بالهيكل التنظيمي للوزارة لإدارة حماية المنافسة مهمة مراقبة الأسواق والحفاظ على آليات سيرها العادي، ولها في سبيل ذلك ممارسة العديد من الإختصاصات منها تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بحماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية، وإعداد الدراسات عن سير الأسواق والقطاعات الاقتصادية بالدولة، والقيام بأعمال البحث والتحري في الممارسات الواردة بالشكاوى التي تتلقاها، والإشراف على فحص الإخطارات المتعلة بنقل حقوق الملكية وتملك الأصول وإقامة الاتحادات والاندماجات وتقييم آثارها على المنافسة واقتراح الإجراءات الخاصة بها. وقد أثمرت الجهود المبذولة مراتب مشرفة للدولة في مجال المنافسة ومكافحة الإحتكار على المستوى العالمي متقدمة بذلك على العديد من الدول، بما يعزز عزمنا وإصرارنا على المضي قُدُماً في مزيد التطوير سواءً فيما يتعلق بالتشريعات أو كذلك جعل دور الجهات القائمة على تنفيذها أكثر كفاءة وفاعلية في تأكيد وترسيخ المنافسة في كافة الأنشطة الاقتصادية ومزيد طرح المبادرات والمشاريع التي تخدم الصالح العام والرؤية المستقبلية للدولة.

وعلى أساس هذه الرؤية الواسعة، سيجد القارئ في هذا الدليل فكرة مُبسّطة عن أهم ملامح قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ومميزات وخصائص عمل الجهات القائمة على تنفيذه. ولا شك أنَّ قانوناً على هذا القدر من الأهمية يتطلب المزيد من التوعية بأحكامه والتعريف بالآثار التي تترتب عن تطبيقه والحقوق والالتزامات التي تنشأ في نطاقه. وهذا ما نسعى دائما إلى تحقيقه. وما في إصدار هذا الدليل إلاَّ ترجمة لذاك التوجه. كما إن الهدف من إصدار هذا الدليل، هو تحفيز الاخصائيين والخبراء والمهتمين لإثراء هذا الجانب من خلال البحوث والدراسات. وإننا إذ نؤكد على هذه الأمور، فإننا ندعو الجميع لتعزيز التعاون في كل ما من شأنه أن يحقق الصالح العام للإقتصاد الوطني ويعزز خطاه نحو المزيد من الرقي والازدهار.

والله ولي التوفيق،

علي بن أحمد الكواري
وزير التجارة والصناعة

وزارة التجارة والصناعة: الرؤية، الرسالة، القيم

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

الرؤية

اقتصاد متنوع وقطاع خاص ذاتي الاعتماد ضمن بيئة أعمال تنافسية واعية بحقوق المستهلكين وواجبات والتزامات التجار نحوهم.

الرسالة

قيادة النمو الاقتصادي المستدام بالشراكة مع القطاع الخاص، وفي ظل بيئة أعمال عادلة ومحفزة من خلال رسم السياسات، وتشجيع الاستثمارات المتنوعة، وتنظيم ومراقبة الأسواق، وحماية المستهلك.

القيم

الخدمة المتميزة
العمل كشركاء
التفكير الريادي
الابتـــكـــار
الشفافية.

تمهيد

ما الغرض من إنجاز هذا الدليل؟

إن الهدف من إنجاز هذا الدليل هو تحقيق فهم أفضل للقانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ولائحته التنفيذية. وبالنظر إلى ما يتضمنه من شرح للمفاهيم الأساسية للمنافسة ومن إرشادات بشأن نطاق تطبيق القانون والآثار المترتبة عنه والإجراءات الواجب اتباعها، فإنه يُمكن النظر إلى الدليل على أنه بمثابة مجموعة الأدوات التي توضّح لمختلف الجهات ذات العلاقة وخاصة قطاع الأعمال كيفية التأكد من سلامة وضعها، بما يُعزّز الحاجة لديها للإلتزام طوعاً بتنفيذ التشريع الجاري به العمل. ومن ثمَّة، فإن بعضاً من التفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا الدليل إنما وردت على سبيل المثال، ولا يعد هذا الدليل تفسيراً للقانون وليس له حجية قانونية.

ما هي الفئات المُستهدفة من هذا الدليل؟

هذا الدليل موجه لموظفي مختلف الجهات الحكومية بالدولة. ومن بين الفئات المُستهدفة بهذا الدليل أيضاً، أصحاب القرار والقضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامون والمستشارون القانونيون بالشركات وقطاع الأعمال عموماً وطلاب كليات القانون والاقتصاد والباحثون، كل حسب مجال اهتمامه.

ما هو القصد من المنافسة؟

المنافسة بصفة عامة هي تسابق منتجين أو تجار على إنتاج أو بيع منتج قصد تحقيق أكبر قدر من الأرباح وجذب أكبر عدد من العملاء

ما هو القصد من الممارسات المخلة بالمنافسة؟

يُقصد بالممارسات المخلة بالمنافسة تلك التصرفات أو الأفعال الصادرة عن أشخاص طبيعيين أو معنويين أو أي كيان قانوني آخر أياً كان الشكل الذي يتخذه، يمارس نشاطاً اقتصاديا يكون موضوعه مخلا أو مُقَيدا لحرية المنافسة وأثره مضراً بالتوازن العام للأسواق.

كثيرا ما يَحدُث خلط بين مفهوم المنافسة والتنافسية، فما الفرق بينهما؟

تختلف التنافسية عن المنافسة التي سبق تعريفها. ويُقصد بتنافسية المؤسسة الاقتصادية، القدرة على طرح وبيع سلعة أو تقديم خدمة بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين من خلال جودة عالية وأسعار تنافسية، وهو ما يستوجب إيجاد ميزة تنافسية تسمح للشركة أو المؤسسة بالاستمرار في السوق وتعزيز موقعها وزيادة حصتها فيه. وتعتبر المنافسة في كل ذلك المحرك الأساسي الذي به تزداد القدرة التنافسية للمؤسسة أو الشركة.

المحور الأول
قانـــون حـــماية المنافـــسة

لما الاهتمام بقانون حماية المنافسة ؟

لقانون حماية المنافسة ميزات تؤهله للتأثير في الوضع الاقتصادي لكل دولة. وقد ثبت له تلك الميزات في جميع الدول التي طبقته بجدية وأوجدت أنظمة فعالة لإنفاذ أحكامه.

ويتطلب فهم مقاصد سياسة وقانون المنافسة إدراكاً من قبل مختلف المتعاملين لمنافعها عليهم وعلى الاقتصاد ككل باعتبار أنها ليست غاية في حد ذاتها بقدر ما هي وسيلة ترمي إلى تشجيع وحفز الابتكارات والتوظيف الأمثل للموارد بما يُفضي إلى تنويع العرض وتحسين جودته بأحسن الأسعار.

ما هو نطاق تطبيق قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ؟

يخضع تنظيم المنافسة في دولة قطر إلى أحكام القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ولائحته التّنفيذيّة الصّادرة بتاريخ 2008/3/9م.

وتسري أحكام القانون على جميع الكيانات الاقتصادية مهما كان شكلها (مصانع، شركات، جمعيات في حال مارست نشاطاً اقتصاديا ربحياً) متى إرتكبت تلك الكيانات أي ممارسات أو أفعال تنال من حُسن سير السوق المحلية وتوازنها.

واصطلاح الأشخاص بمفهوم قانون المنافسة لا يمكن قصره على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، بل يمتد إلى أي كيان متى ثبت قيامه بنشاط اقتصادي. في المقابل، لا ينطبق القانون على الأعمال السيادية مهما كان شكلها وطبيعتها والمؤسسات الخاضعة لإشراف الدولة وتوجيهها.

هل يُمكن تطبيق قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية على الشركات الأجنبية التي لا يوجد لها مقر في دولة قطر؟

يطبق قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية على جميع المخالفات التي تؤثر على السوق المحلية، بما فيها تلك التي تصدر عن الأشخاص التي يوجد مقرها خارج الدولة متى ارتكبت أفعالاً لها آثار على المنافسة في السوق المحلية.

مثال: شركات متواجدة خارج الدولة قامت بتقديم عروض في إطار المشاركة في مناقصة وأرسى العرض على إحداها وتم الشروع في التنفيذ ثم تبين وجود شبهة تواطؤ بين الشركات العارضة مفاده اتفاق المتواطئين على تقسيم السوق أو عدم التنافس في مناطق جغرافية معينة. في هذه الحالة، يكون الاتفاق خاضعاً لرقابة الجهات المختصة بحماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة.

هل حدَّد القانون استثناءات وإعفاءات؟

حدد القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية ثلاث استثناءات هي التالية:

1. استثناء بعض العقود والاتفاقات التي يحتمل عدم ملائمتها مع أحكام القانون ومقتضيات المنافسة في حال كان لها أثر إيجابي على الاقتصاد والمستهلك،
2. الإعفاء من العقوبات المقررة (أو التخفيف منها) على كل شخص مشارك في مخالفة للقانون يتعاون مع الجهات الرسمية في الكشف عن الممارسات المخلة بالمنافسة وأطرافها،
3. إعفاء عملية تركز اقتصادي من خضوعها لأحكام المادة (10) من القانون والتي يُحتمل عدم ملائمتها لمقتضيات وقواعد المنافسة في حال كان لها أثر إيجابي على المستهلك أو الاقتصاد.

ملاحظة: لا تتم الموافقة على منح الاستثناء الوارد بالنقطة رقم (1) أعلاه إلا في حال تقدم أصحاب الشأن بالمبررات والمؤيدات ا والضمانات الكافية التي تقيم الدليل على الأثر الايجابي للممارسات محل طلب الاستثناء على المستهلك والاقتصاد.

على أن يعود القرار الأخير للوزير الذي له السلطة المطلقة في منح الموافقة من عدمه.

كيف يتم طلب استثناء العطاءات والاتفاقات والعقود المقيدة للمنافسة؟

يتم تقديم طلب استثناء العطاءات والاتفاقات والعقود المقيدة للمنافسة من نطاق الحظر كتابة إلى وزير التجارة والصناعة ، وذلك قبل تقديم العطاء أو إبرام الاتفاق أو العقد.
ويجب أن يتضمن الطلب التالي:

- شرحاً وافياً لأسبابه.
- بياناً للمصلحة العامة التي يحققها أو ما يؤدي إليه من منافع للمستهلك.
- المستندات التي تؤيد المنفعة المرتقبة منه.

من هي الجهة المسؤولة عن تطبيق أحكام قانون حماية المنافسة؟

تعتمد دولة قطر التنظيم القائم على ثنائية الأجهزة المكلفة بتنفيذ سياسة المنافسة مثلما هو معمول به في العديد من البلدان.

فبالتّوازي مع الدّور الموكول إلى لجنة حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، تضطلع إدارة حماية المنافسة التابعة لقطاع شؤون المستهلك بوزارة التجارة والصناعة بدور محوري في تنفيذ سياسة الدّولة في هذا المجال.

1. **إدارة حماية المنافسة:** أسند نص القرار الأميري رقم (20) لسنة 2014 إلى إدارة حماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة الاختصاصات التالية:

- تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- توفير البيانات والمعلومات عن النشاط الاقتصادي والتجاري.
- نشر ثقافة المنافسة والتنسيق مع الجهات المعنية في الدول الأخرى فيما يتعلق بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- الإشراف على فحص الإخطارات المتعلقة بنقل حقوق الملكية وتملك الأصول وإقامة الاتحادات والاندماجات، وتقييم آثارها على المنافسة واقتراح الإجراءات الخاصة بها.
- إجراء الأبحاث والتحريات عن الممارسات المخلة بالمنافسة والتأكد من وجودها، وتقديم المقترحات بشأنها.
- إعداد الدراسات عن سير الأسواق والقطاعات الاقتصادية بالدولة، وتقديم المقترحات لتعزيز المنافسة والحد من الممارسات الاحتكارية، بالتنسيق مع الجهات المعنية.

2. **لجنة حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية:** تقوم اللجنة بالعديد من المهام والاختصاصات أبرزها:

- تلقي البلاغات المتعلقة بمخالفة أحكام القانون رقم (19) لسنة 2006 وفحصها والتأكد من جديتها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.
- إعداد قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة عن النشاط الإقتصادي وتحديثها وتطويرها بما يخدم عمل اللجنة في كافة المجالات المرتبطة بحماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية وإجراء البحوث اللازمة لذلك.
- التنسيق مع الأجهزة النظيرة في الدول الأخرى بالنسبة للأمور ذات الإهتمام المشترك.
- إبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بالمنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية.
- إعداد تقرير سنوي عن أنشطتها وخطتها المستقبلية ومقترحاتها يعرض على الوزير وترفع نسخة منه إلى مجلس الوزراء.
- إصدار نشرة دورية تتضمن القرارات والتوصيات والإجراءات والتدابير التي تتخذها بما يتصل بشؤونها.

ما مدى المحافظة على سرية المعلومات لدى الجهات القائمة على إنفاذ القانون ؟

يلتزم كافة موظفي إدارة حماية المنافسة وأعضاء لجنة حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والموظفون الذين يتم ندبهم للعمل بأمانة سر اللجنة بالمحافظة على سرية المعلومات والسجلات التي يتم الحصول عليها من الشركات أثناء جمع الاستدلالات والتحقيقات.

كما أنه لا يجوز لأي من أعضاء اللجنة المشاركين في مداولة أي موضوع أو قضية له فيها مصلحة أو علاقة أو أن يكون بينه وبين أحد الأطراف صلة قرابة أو نسب.كما لا يجوز لأي شركة حجب أي معلومات بحجة السرية أو لأي سبب آخر.

المحور الثاني
الممارسات المحظورة بموجب قانون حماية المنافسة

الممارسة الأولى: الإتفاقات المخلة بالمنافسة

ما القصد بالاتفاقات المخلة بالمنافسة ؟

يقصد بالاتفاق من زاوية المنافسة قيام شركات متنافسة بتنسيق تصرفاتها وسلوكها بطرق مختلفة وذلك بهدف خرق قواعد المنافسة في السوق وتفادي حدة التنافس فيها.

بعض أشكال الاتفاقات المخلة بالمنافسة:

يمكن للاتفاقات المخلة بالمنافسة أن تكون أفقية أو رأسية.

الاتفاقات الأفقية هي تلك التي تتم بين شركات متنافسة تعمل في نفس النشاط

مثـــال

شركات تُمارسُ نفس النشاط

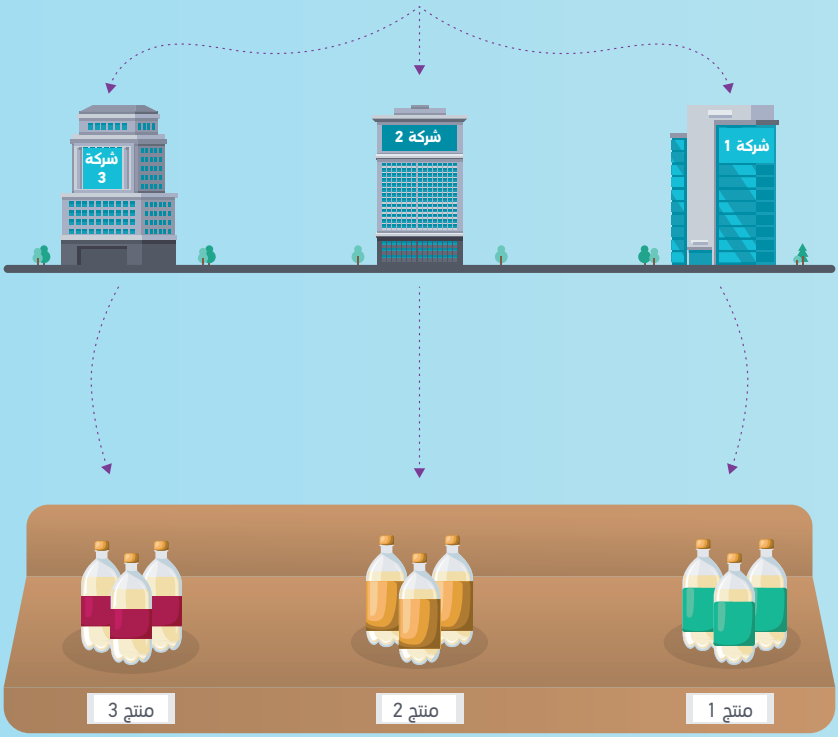

تتفق الشركات المعنية على:
- الأسعار : إما بالرفع أو الخفض أو التثبيت
- خفض الانتاج واقتسام الأسواق
- غلق السوق من خلال إقامة حواجز أمام دخول منافسين مُحتملين إليه.

الاتفاقات الرأسية هي اتفاقات بين شركات تنشط في مستويات مختلفة من حلقة الإنتاج أو التوزيع، على سبيل المثال بين مصنعي مدخلات الإنتاج ومصنعي السلع التي تحتوي على تلك المدخلات أو بين المنتجين وتجار الجملة أو بين المنتجين وتجار الجملة وتجار التجزئة، ويمكن أن تتخذ تلك الاتفاقات عدة أوجه على غرار:

- ★ تحديد سعر إعادة البيع
- ★ التعامل الحصري
- ★ البيع المشروط
- ★ عدم المنافسة

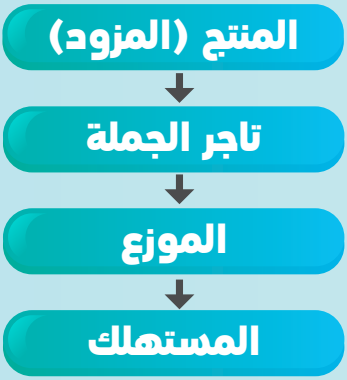

اتفاق رأسي

امثلة على الممارسات

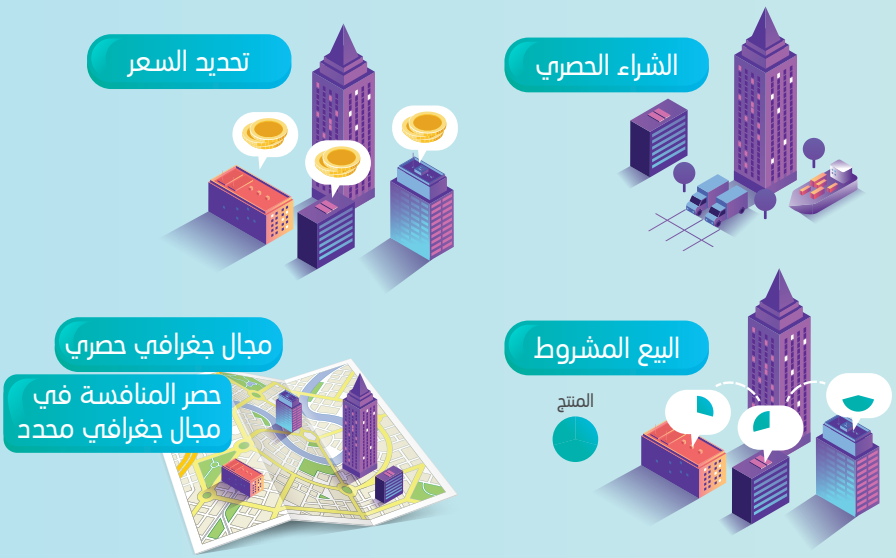

ما هي طبيعة الاتفاقات المخلة بالمنافسة ؟

يُمكن أن تكون الاتفاقات مكتوبة أو شفهية، صريحة أو ضمنية.

مكتوبة

شفهية

ما هي أبرز أشكال الاتفاقات المحظورة؟

لم يحصر القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الحالات التي تُعتبر مخلة بالمنافسة، إنّما اقتصر على التعرض إلى أهم الوضعيات على سبيل المثال لا الحصر والتي نذكر منها:

- التلاعب في أسعار المنتجات محل التعامل برفع أو خفض أو تثبيت أسعارها أو بأية صورة أخرى.

مثال (1): قيام شركتين أو أكثر بالاتفاق حول تحديد سعر منتج معين، الأمر الذي يحول دون الاستفادة من آليات السوق (قواعد العرض والطلب) ومن شأن هذه الممارسة أن تؤدي إلى تحديد سعر لا يعكس حقيقة السوق ويضر بمصالح المستهلك وكفاءة السوق.

مثال (2): قيام شركة باحتكار سلعة بما يؤدي إلى ارتفاع مُفتعل في سعرها.

مثال (3): قيام شركة بخفض سعرها دون سعر السوق بغاية اقصاء المنافسين أو الزيادة في حصتها في السوق.

- منع أو عرقلة ممارسة أي شخص لنشاطه الاقتصادي أو التجاري في السوق.

مثال: قيام موردي سلعة معينة بتكوين شركة مساهمة أو فرع مشترك أو مركزية شراء يكون الهدف منها التنسيق والتشاور وتبادل المعلومات بشأن الأسعار والعطاءات وغيرها من المعلومات الخاصة بنشاط توريد السلعة قصد منع دخول منافسين جدد أو إقصاء أحدهم.

- اقتسـام أسـواق المنتجات أو تخصيصها على أسـاس مناطق جغرافية أو مراكز توزيع أو نوعية العملاء، أو على أسـاس موسـمي، أو فترات زمنية، أو على أسـاس السلع.
  مثـال: قيام شـركات خدمات بالاتفـاق فيما بينها على تقديم خدماتها إلى المسـتهلكين علـى أسـاس جغرافـي للأسـواق (شـركة «أ» تقـدم خدماتها فـي المنطقـة رقم (1) بينمـا تقـدم الشـركة «ب» خدماتها في المنطقـة رقم (2).

- التنسـيق أو الاتفـاق بيـن المتنافسـين فيما يتعلق بتقديـم أو الامتناع عن تقديـم عطاءات في المناقصات، والممارسـات، والمزايـدات، وعروض التوريد.
  مثال: تَعَمُّد شـركات خدمات الاتفاق فيما بينها على تثبيت أسـعار الخدمة التي تقدمها وفـرض أسـعار عاليـة غير مبررة قصد تحقيـق أرباح احتكاريـة دون الدخول في منافسـة سـعرية تعود عليهم بالضرر.

- نشر معلومات غير صحيحة عن المنتجات أو أسعارها مع العلم بذلك.
  مثـال: اتفـاق مقصـود بيـن شـركتين علـى نشـر بيانـات كاذبـة تُجـاه منتـج منافـس قصد التسـبب فـي انخفـاض مبيعاتـه جـراء تضليـل المسـتهلك وبالتالـي، إخراجـه مـن السـوق.

المحور الثاني

الممارسات المحظورة بموجب قانون حماية المنافسة

الممارسة الثانية: إساءة استخدام وضع مُهيمن بالسوق

ما هو الوضع المهيمن؟

هو قدرة شخص أو مجموعة أشخاص تعمل معاً في التحكم في سوق المنتجات وإحداث تأثير فعّال على الأسعار أو حجم المعروض بها دون أن تكون لمنافسيهم القدرة على الحد من ذلك.

مثـــال

قدرة مورد لسلعة غذائية موجود في وضع مُهيمن نفس السعلةعلى **التحكم في المعروض من نفس السعلة**

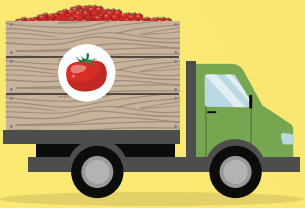

مما يُمكّنه من التأثير على أسعارها وفقاً لمصالحه في السوق **دون أن يكون لبقية الموردين القدرة على الحد من ذلك**

ما هي أبرز معايير تحديد الوضع المهيمن؟

1. حصة الشخص في السوق المعنية مقارنة بباقي المتنافسين.
2. التأثير المترتب عن تصرفات الشخص في السوق المعنية في الفترة السابقة كالقوة السوقية والسياسة السعرية لديه والتأثير على السعر أو حجم المعروض

مثـــال

وكالة بيع علامة تجارية معينة من السيارات والمركبات تمتلك الحصة الأكبر من هذه العلامة في السوق

مثـــال

شركة الكترونيات متخصصة في بيع علامة مشهورة للهواتف النقالة تؤثر على حجم المعروض ومستوى الأسعار المتداولة للهواتف وكذلك على تصرف الشركات المنافسة لها بحكم تفوقها التكنولوجي وقدرتها على الإختراع وامتلاكها للبراءات والشهرة التي تتمتع بها لدى جمهور المستهلكين

3. عدد الأشخاص المتنافسين وتأثيرهم النسبي على سير السوق

4. مدى قدرة الأشخاص المتنافسين على الوصول إلى المواد اللازمة للإنتاج

مثال

قلة عدد الشركات المختصة في مجال التخلص من النفايات الطبية وفق الإشتراطات الطبيّة المطلوبة من شأنها أن تساهم على المدى البعيد في هيمنة إحدى الشركات التي تمتلك مزايا تنافسية على السوق.

مثال

قيام شركة تعمل في مجال المنظفات موجودة في وضع مهيمن بحكم إمكانياتها الضخمة التي تسمح لها بالاستحواذ على الجزء الأكبر من المواد الداخلة في انتاج نوع من المنظفات المطلوبة بالسوق، بما يؤدي إلى الزيادة في قدراتها الانتاجية، ويساهم في التضييق على المنافسين وتقييد قدراتهم للوصول الى مصادر التزود بالمواد الأولية، وهو الامر الذي يحد من امكانياتها الانتاجية والتنافسية.

أبرز أشكال إساءة استخدام الوضع المهيمن بالسوق

1. التمييز بين الشركات، حيث يُحظر على الأشخاص المهيمنين مثلاً بيع السلعة أو تقديم الخدمة نفسها بأسعار مختلفة لشركات متشابهة في الوضع.

2. فرض شروط تجارية غير عادلة من خلال البيع المشروط، كأن تقوم الشركة المهيمنة بربط بيع سلعة أو تقديم خدمة معينة مع شراء سلعة أو تقديم خدمة أخرى

مثال

قيام مجمع استهلاكي موجود في وضع مهيمن بتقديم خصومات أو حوافز لبعض الموردين له بخلاف بقية الموردين

مثال

قيام شركة مختصة في بيع اجهزة الحاسب الالي موجودة في وضع مهيمن باشتراط تقديم خدمة استبدال قطع الغيار بشراء قطع الغيار الاصلية من عندها

3. افتعال وفرة مفاجئة في السلع والخدمات، بحيث يتم بيعها بسعر أقل من التكلفة بهدف إخراج منافسين من السوق أو الإضرار بهم.

مثال

قيام شركة توريد وبيع الخضروات والفواكه في وضع مهيمن بإغراق السوق بكميات كبيرة من الموز بما يؤدي إلى خلق فائض على مستوى حجم المعروض من الموز، الأمر الذي يؤدي إلى هبوط حاد في الأسعار، لا يمكن لبعض المنافسين تحمله، مما يتسبب لهم في خسائر وبالتالي الخروج من السوق

4. بيع منتج بسعر يقل عن تكلفته الحدية بهدف إلحاق خسائر بالمنافسين وإخراجهم من السوق

مثال

قيام شركة لتوريد وبيع الأرز موجودة في وضع مهيمن ببيعه بسعر أقل من تكلفته الحقيقية، الأمر الذي يؤدي إلى إقصاء المنافسين من السوق نتيجة عدم قدرتهم على احتمال ذلك السعر المنخفض

5. الامتناع دون مبرر عن إبرام صفقات بيع وشراء أحد المنتجات مع أي شخص أو بوقف التعامل معه كليا.

مثال

تعمّد شركة لتوريد وبيع المواد الغذائية مهيمنة قطع العلاقة مع شركة تتعامل معها لمدة طويلة نسبياً لأسباب غير موضوعية ودون مبرر

6. إلزام المورد أو الشركة بعدم التعامل مع المنافسين

مثال

قيام شركة توزيع (مجمع استهلاكي) موجودة في وضع مهيمن بإلزام أحد الموردين بالتعامل الحصري معها دون غيرها من الشركات المنافسة لها في السوق

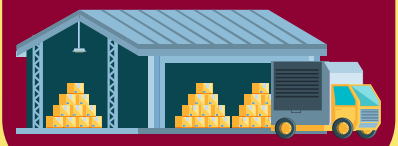

هل أن الوضع المهيمن يُعتبر مخالفاً للقانون؟

لا يُعتبر الوضع المهيمن مخالفاً للقانون إذ من حق الشركات أن تتمتع بذلك الوضع في السوق. ولكن، ليس لها حق إساءة استخدامه.

وقد حدّد القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية واللائحة التنفيذية صوراً أو أشكالاً من تلك الممارسات المحظورة.

حيث نصَّت المادة رقم (4) من القانون على أنه" يُحظر على الأشخاص ذوي السيطرة أو الهيمنة إساءة استخدامها بالقيام بممارسات غير مشروعة، وعلى الأخص ما يلي:

1. الامتناع عن التعامل في المنتجات بالبيع أو الشراء أو الحد من هذا التعامل أو عرقلته بما يؤدي إلى فرض سعر غير حقيقي له.
2. إنقاص أو زيادة الكميات المتاحة من المنتج بما يؤدي إلى افتعال عجز أو وفرة غير حقيقية فيه.
3. الامتناع بغير مبرر مشروع عن إبرام صفقات بيع وشراء أحد المنتجات مع أي شخص، أو بيع المنتجات محل تعامله بأقل من التكلفة الفعلية أو بوقف التعامل معه كلياً، وبما يؤدي إلى الحد من حريته في دخول السوق أو الخروج منه في أي وقت.
4. فرض التزام بعدم التصنيع أو الانتاج أو التوزيع لمنتج لفترة أو فترات محددة.
5. فرض التزام بالاقتصار على توزيع أو بيع لسلعة أو خدمة دون غيرها على أساس مناطق جغرافية أو مراكز توزيع أو عملاء أو مواسم أو فترات زمنية وذلك بين أشخاص ذوي علاقة رأسية.
6. تعليق إبرام عقد أو اتفاق بيع أو شراء لمنتج على شرط قبول التزامات أو منتجات تكون بطبيعتها أو بموجب الاستخدام التجاري غير مرتبطة بمحل التعامل الأصلي أو الاتفاق،
7. إهدار تكافؤ الفرص بين المتنافسين بتمييز بعضهم عن البعض الآخر في شروط صفقات البيع أو الشراء دون مبرر مشروع.
8. الامتناع عن إتاحة منتج شحيح، متى كانت إتاحته ممكنة اقتصادياً،
9. إلزام مورد بعدم التعامل مع منافس
10. بيع منتجات بسعر يقل عن تكلفتها الحدية أو متوسط تكلفتها المتغيرة،
11. إلزام المتعاملين معه ألا يُتيحوا لشخص منافس له، استخدام ما يحتاجه من مرافقهم أو خدماتهم، رغم أن إتاحة هذا الاستخدام ممكن اقتصادياً.

المحور الثالث
التركز الاقتصادي

ما هو التركز الاقتصادي؟

هـو كل عمـل ينشـأ عنه نقل كلي أو جزئـي لملكية أو حقوق انتفاع بممتلكات أو أسـهم أو حصص أو التزامات من شـركة إلى شـركة أخرى عن طريق الاندماج أو الاسـتحواذ أو بأي شـكل آخر.

اندماج:

استحواذ:

من أهم مزايا التركز الاقتصادي

- تحسين أساليب الإدارة واستخدام وسائل تصرف متطورة.
- تحقيـق مزايـا فنيـة وتكنولوجيـة مـن خـلال اسـتخدام أسـاليب إنتـاج متطـورة لتطويـر المنتجات وتحقيـق جـودة الإنتاج.
- التوسع في حلقات توزيع المنتجات (غزو الأسواق) وزيادة كفاءة القنوات اللوجستية.
- توفير رؤوس الاموال الضخمة والسيولة التي تجنب اللجوء للاقتراض.
- مواجهة المنافسة وخفض تكاليف الدعاية والإعلان.
- الاستفادة من مزايا اقتصاد وفورات الحجم (economy of scale) وتخفيض تكاليف الإنتاج.
- إيجاد الحلول لإنقاذ الشركات المفلسة أو التي تعاني صعوبات اقتصادية.

أهم الدوافع والأسباب التي تدفع الشركات إلى التركز

تلجأ الشركات إلى سياسة التركز الاقتصادي لأسباب متنوعة تختلف باختلاف الظروف التي تمر بها.

- **التكامل:** بمعنى تحقيق التكامل بنوعيه الرأسي والأفقي، ويتحقق التكامل الأفقي بتقارب شركتين أو أكثر تقومان بنفس النشاط أو الانتاج.
- **مواجهة المنافسة:** فقد تلجأ الشركات إلى التركز بهدف مواجهة المنافسة أو البقاء والقدرة على الوقوف في مواجهة الشركات المسيطرة أو الأكبر حجما.
- **إنقاذ الشركات المتعثرة:** يتم اللجوء إلى التركز الاقتصادي كأحد الحلول للشركات المتعثرة، فتلجأ هذه الشركات التي تعاني من الأزمات الاقتصادية والديون إلى الاندماج مع شركة أخرى ذات امكانيات اقتصادية وإدارية أفضل للتخلص من الظروف الصعبة التي تعاني منها الشركة المتعثرة.
- **حماية الاقتصاد الوطني:** يتم اللجوء إلى التركز الاقتصادي بين الشركات من أجل تحقيق مصلحة عامة وطنية لحماية أحد القطاعات المتعثرة في الاقتصاد الوطني.
- **الاحتكار والرغبة في السيطرة:** وهو الدافع غير المشروع لعمليات التركز الاقتصادي لأنه يؤدي إلى الإضرار بالآخرين، وهو ما يبرر الرقابة التي تجريها هيئات المنافسة على هذا النوع من التصرفات القانونية.

وسائل تحقيق عمليات التركز الاقتصادي

1. **الاندماج:** وينقسم إلى الاندماج عن طريق الضم والاندماج عن طريق المزج.

- **الاندماج عن طريق الضم:** ويتم هذا النوع من الاندماج بانضمام شركة إلى شركة أخرى أي باندماج شركة في شركة أخرى قائمة، ويترتب عليه انقضاء الشركة المندمجة وزوال شخصيتها نهائيا، وتظل الشركة الدامجة هي الشركة القائمة والمتمتعة بالشخصية المعنوية. ويعتبر هذا النوع من الاندماج هو الأكثر شيوعا.

- **الاندماج عن طريق المزج:** يؤدي هذا الاندماج إلى انقضاء جميع الشركات الداخلة فيه وزوال شخصية كل منها، وينشأ من صافي ذمم تلك الشركات شركة جديدة لم تكن موجودة.

2. **الاستحواذ:** يوجد نوعين للاستحواذ: الاستحواذ الودي والاستحواذ غير الودي.

- **الاستحواذ الودي (Friendly Merger):** ويتم من خلال تطابق الإرادة والتفاهم المشترك بين مجالس إدارات الشركات المعنية ويهدف إلى تحقيق مصلحة مشتركة.

- **الاستحواذ غير الودي (Hostile Merger/ Acquisition):** ويحدث هذا النوع ضد رغبة مجلس إدارة الشركة المستهدفة للاندماج ويحدث عندما تقوم شركة قوية وناجحة في السوق بالاستيلاء أو السيطرة على شركة ضعيفة أو متعثرة.

فيما يتعلق بصور التركز الاقتصادي، وبالنظر إلى أغراض وغايات الشركات الداخلة فيه، فتنقسم إلى ثلاثة أنواع: تركز رأسي، تركز أفقي وتركز تكتلي.

أولاً: تركز رأسي

أي تركز بين شركات تقوم بإنتاج سلع أو منتجات مكملة لبعضها البعض بمعنى الشركات العاملة في المراحل المختلفة للإنتاج.

مثال: اندماج مصنع سيارات مع مصنع قطع غيار السيارات، أو كذلك صناعة البترول التي تمر بمراحل مختلفة مثل الدراسة والاستكشاف والإنتاج والتكرير والتسويق، وكل مرحلة تقوم بها شركات مختلفة يمكنها الاندماج وتكوين شركة جديدة واحدة تقوم بالعملية الإنتاجية كلها وذلك للاستفادة من تخفيض التكلفة. هذا النوع من التركز يشمل أنشطة غير متنافسة ولكنّها متكاملة بحيث لا يكون له تأثير على درجة التركز لأن السلع مختلفة. ولا تؤدّي عمليّة التركز الرأسي إلى التقليص في عدد المنافسين داخل السّوق بقدر ما ينجرّ عنها إمكانية غلقها خاصّة إذا كانت حواجز الدّخول إليها مرتفعة. كما لا تشكّل بصفة عامّة عمليّات الاندماج الرأسي إشكاليّات هامّة من منظور المنافسة باعتبار أنّها شركات تعمل في أسواق مرجعيّة مختلفة إلاّ أنّه يجب التأكد ممّا يمكن أن يكون لهذا التركز من آثار سلبيّة على وضعيّة المنافسة في السّوق عبر ممارسات تمييزيّة عبر الأسعار (Price discrimination) أو من ممارسات تضييقيّة (Market foreclosure) إذ من شأن أيّ تعامل حصري بين المؤسّسات المندمجة أن ينجرّ عنه إغلاق السّوق على مستوى السّوق الخلفيّة والسّوق الأماميّة وذلك عندما لا يتوفّر للشّركات المنافسة على مستوى هذه الأسواق بديلا للتزوّد بالمنتج أو الخدمة المعنيّة، وتحدث هذه الوضعيّة عند وجود أحد المؤسّسات المندمجة في وضعيّة احتكار للسّوق وتحتدّ في حال وجود حواجز هامّة للدّخول إليها.

ثانياً: تركز أفقي

حيث يتم التركز بين منشآت تنتج نفس السلعة. مثال: اندماج منشأتين لإنتاج السيارات. وهذا النوع يؤدي إلى ارتفاع درجة التركز ويمكن أن يخلق قوة سوقية وهيمنة على السوق. ويمثل هذا النوع خطرا على المنافسة حيث قامت جميع الدول بسن القوانين وإنشاء الهيئات من أجل البحث والاستقراء بشأن تعارض عمليات التركز الافقي مع المصلحة العامة الاقتصادية نظراً لتأثيره السلبي على مبدأ حرية المنافسة، ذلك أن انخفاض عدد الشركات العاملة في مجال معين بسبب الاندماج يسهل عمليات التواطؤ فيما بينها للوصول إلى احتكار النشاط الذي تعمل فيه وبالتالي، الترفيع في الأسعار.

ثالثاً: تركز تكتلي

يسمى أيضا بالتركز المتنوع أو التجميعي ويكون بين شركات تقوم بأنشطة مختلفة، أي كل شركة تقوم بنشاط لا علاقة له بنشاط الشركة الأخرى. ومن أبرز أهداف هذا النوع هو توزيع الأخطار والبحث عن السيولة المالية بغرض الامتداد الجغرافي للسوق ودعم المركز التفاوضي من خلال توسيع حافظة المنتجات عند التعامل مع العملاء والمزودين.

وبحسب القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية، ينبغي على المؤسسات التي تنوي تملك أصول أو حقوق ملكية أو حقوق إنتفاع أو شراء أسهم أو إقامة اتحادات أو اندماجات أو الجمع بين إدارة شخصين معنويين أو أكثر على نحو يؤدي إلى السيطرة أو الهيمنة في السوق إخطار الجهات المختصة بحماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة كتابتاً.
وقد كفل القانون سرعة البت في هذه الطلبات من خلال مدة لا تجاوز تسعين يوما من تاريخ وصول الاخطار إلى الجهات المختصة بحماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة وبعد استكمال كافة المستندات المطلوبة. فإذا انقضت تلك المدة دون البت فيه، اعتبر ذلك موافقة ضمنية على الطلب.

هل يجب على الشركات التي تعتزم القيام بعملية تركز اقتصادي أخذ الموافقة المسبقة؟

يمكن اعتبار عمليات الاندماج أو الاستحواذ وشراء الأسهم وإقامة الاتحادات والمشروعات المشتركة (عمليات التركز الاقتصادي) أحد أوجه التحالف والتقارب بين الكيانات الاقتصادية من أجل الوصول إلى غايات مشتركة تهدف أساسا إلى البقاء في السوق وتحقيق أرباح مالية.

وعلى الشركات التي ترغب في القيام بعملية تركز اقتصادي، الحُصول على الموافقة المسبقة من الجهات المختصة بحماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة قبل إتمام العملية.

كيف يتم تقديم طلب الموافقة على عملية التركز الاقتصادي؟

تمنح الجهات المختصة بحماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة للشركات التي ترغب في القيام بعملية تركز اقتصادي (اندماج أو استحواذ) سهولة التقدم لها للحصول على الموافقة قصد إتمام العملية مثلما ورد ذلك بالمادة (10) من قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

فعلى كل من يرغب في القيام بعملية تركز اقتصادي، الحصول على موافقة مسبقة من الجهات المشار إليها أعلاه.

ما هي الإجراءات المطلوبة؟

- تعبئة نموذج الإخطار المعد في الغرض.
- إرفاق كافة المستندات المطلوبة.
- توجيه الإخطار إلى الجهات المختصة بحماية المنافسة في وزارة التجارة والصناعة.
- أن تقوم الجهات المختصة بدراسة الإخطار واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه وفقاً لما تنص عليه التشريعات المتعلقة بحماية المنافسة، خلال مدة لا تزيد عن (90) يوماً من تاريخ وصول الإخطار إليها، علماً بأن بدء سريان الأجل المشار إليه أعلاه يبدأ من تاريخ استكمال جميع متطلبات تقديم الطلب.

قم بزيارة الرابط الخاص بلجنة حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية على الموقع الالكتروني لوزارة التجارة والصناعة.
www.moci.gov.qa

اختر خدمة الإخطار بعملية تركز اقتصادي.
https://goo.gl/SALRpe

أنقر على نموذج الخدمة.

قم بتحميل نموذج الإخطار وتعبئته ثم أرسله إلى الجهات المختصة بحماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة.

انتظر الرد من اللجنة خلال **(90) يوما.** اذا لم يصلك الرد خلال هذا الأجل، يعد ذلك موافقة ضمنية على اتمام عملية التركز التي تم الاخطار بشأنها.

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

نموذج إخطار عن عملية تملك أصول أو حقوق ملكية أو انتفاع أو شراء أسهم أو إقامة إتحادات أو اندماجات أو الجمع بين إدارة شخصين معنويين	
التاريــخ:	
رقم القيد:	
أولاً: بيانات مقدم الاخطار	
الاســم:	رقم البطاقة الشخصية:
صفتــه:	الجنسية:
اسم الجهة التابع لها:	سجل تجاري رقم:
العنــوان: ص.ب:	مركز الإدارة :
رقم الهاتف:	رقم الفاكس:

ثانياً: الأشخاص ذوو الصلة
1- اسم الشركة/ الشخص:
الجنسية:
العنوان :
طبيعة النشاط:
المركز الرئيسي للنشاط:
سجل تجاري رقم:
2- اسم الشركة/ الشخص:
الجنسية:
العنوان :
طبيعة النشاط:
المركز الرئيسي للنشاط:
سجل تجاري رقم:
ملاحظة: في حالة زيادة الأشخاص ذوو الصلة عن ثلاثة، برجاء إرفاق مستند إضافي يشمل نفس البيانات المذكورة أعلاه

ثالثاً: طبيعة الإخطار: برجاء وضع (*) أمام المراد الإخطار به	
تملك أصول أو حقوق	
انتفاع أو شراء أسهم	
إقامة اتحادات	
إقامة اندماجات	
الجمع بين إدارة شخصين معنويين أو أكثر	
رابعا: الآثار الناشئة عن المراد الإخطار به	
1- الآثار الإيجابية:	
2- الآثار السلبية:	

خامسا: بيان بالتراخيص والمرفقات التي تم الحصول عليها	
	1
	2
	3
	4
سادسا: بيان المستندات المؤيدة والمرفقة بالإخطار	
1- تحديد السوق المعني	
2- قيمة المبيعات للثلاثة سنوات الأخيرة	
3- أهم السلع أو الخدمات التي تتعامل فيها المنشأة المتقدمة بالطلب	
4- العوامل المؤثرة على دخول السوق المعني	

5-حجم الطاقة الانتاجية للأطراف المعنية بالطلب
6- السلع البديلة
7- تفاصيل بشأن أي عملية تملك أصول أو حقوق ملكية أو انتفاع أو شراء أسهم أو إقامة إتحادات أو اندماجات أو الجمع بين إدارة شخصين معنويين تمت خلال الخمس سنوات الماضية خاصة بالمنشأة المعنية
8- الاتفاقيات القائمة التي أبرمتها المنشأة (التوزيع ، التوريد ، الانتاج المشترك...)
9- تفاصيل عن الشريك الاجنبي للمنشأة (إن وجد)
ملاحظات أخرى (إن وجدت):

تعهد مقدم الإخطار والمنصوص عليه في أحكام المادتين (10) من القانون، المادة (18) من اللائحة التنفيذية أتعهد أنا مقدم الإخطار والمذكورة بياناتي أعلاه، بعدم إتمام التصرف محل الإخطار إلا بعد صدور قرار اللجنة بالموافقة أو انقضاء تسعين يوماً من تاريخ وصول الإخطار إلى اللجنة دون البت فيه.	
الاسم:	الصفة:
التوقيع:	التاريخ:

تنص المادة (12) من القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية على ما يلي: «للجنة إلغاء قراراتها الصادرة وفقاً لحكم المادة (10) من هذا القانون، وإذا ما تبين لها أن المعلومات التي قدمت إليها من قبل الأشخاص المعنية غير صحيحة أو شابها غش أو تدليس»

المحور الرابع
العقوبات

ما هي العقوبات التي حدَّدها القانون للأطراف التي لا تلتزم بأحكامه؟

نص القانون على العقوبات المترتبة عن مخالفة أحكامه كالتالي:
يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بالغرامة التي لا تقل عن مائة ألف ريال ولا تتجاوز خمسة ملايين رق.

وفي جميع الأحوال، تقضي المحكمة بمصادرة الأرباح المتحصلة من النشاط المخالف وغيرها مما يكون قد حصل عليها المخالف من المنافسة غير المشروعة (المادة السابعة عشرة).

يُعاقب المسؤول عن الإدارة الفعلية للشخص المعنوي المخالف بذات العقوبات المقررة عن الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون، إذا ثبت علمه بها، وكان إخلاله بالواجبات التي تفرضها عليه تلك الإدارة قد أسهم في وقوع الجريمة.
ويكون الشخص المعنوي مسؤولاً بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات، إذا كانت المخالفات قد ارتكبت من أحد العاملين به أو باسمه أو لصالحه.

المحور الخامس
إجراءات تقديم الشكاوى

من هي الأطراف التي يحق لها تقديم شكوى؟

وفقاً لمقتضيات القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ولائحته التنفيذية، فإنه يجوز لأي شخص إبلاغ الجهات المختصة بحماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة بأي من الممارسات المخلة بالمنافسة.

وللجهات المعنية من تلقاء نفسها، دون حاجة لتقديم بلاغ، اتخاذ الإجراءات اللازمة بالنسبة لحالات الاتفاقات والعقود والممارسات الضارة بالمنافسة أو غير المشروعة. يعني ذلك أنه يمكن بناءً على بادرة شخصية إثارة كل فعل قد يتعارض مع قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار وأن يتم إقرار البحث والتحقيق فيه قصد التأكد من مدى وجود مخالفة للقانون من عدمه.

ويعتبر التعهد الذاتي إجراءً فعالاً وردعيا للممارسات المنافية لحرية المنافسة، باعتبار أنه يُمكّن الجهات المختصة بحماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة من البت في المخالفات للقانون حتى ولو امتنعت الأطراف المتضررة، لأي سبب كان، عن تقديم شكاوى إليها باعتبار أن القانون أسند للجهات المُشار إليها أعلاه دوراً هاما ومحورياً في حماية النظام الاقتصادي العام وآليات السوق والمنافسة فيها.

كيف يتم الإبلاغ عن مخالفة للقانون؟

يتم الإبلاغ عن مخالفة للقانون من خلال تحميل نموذج بلاغ حول ارتكاب شخص أو مجموعة أشخاص لممارسات مخالفة لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

يحتوي نموذج البلاغ على:

- بيانات مقدم البلاغ.
- بيانات المبلغ ضده.
- نوع المخالفة المبلغ عنها.
- الأدلة على وقوعها.
- الضرر الواقع على مقدم البلاغ إن وُجد.
- بيان الأدلة والمستندات المرفقة بالبلاغ.

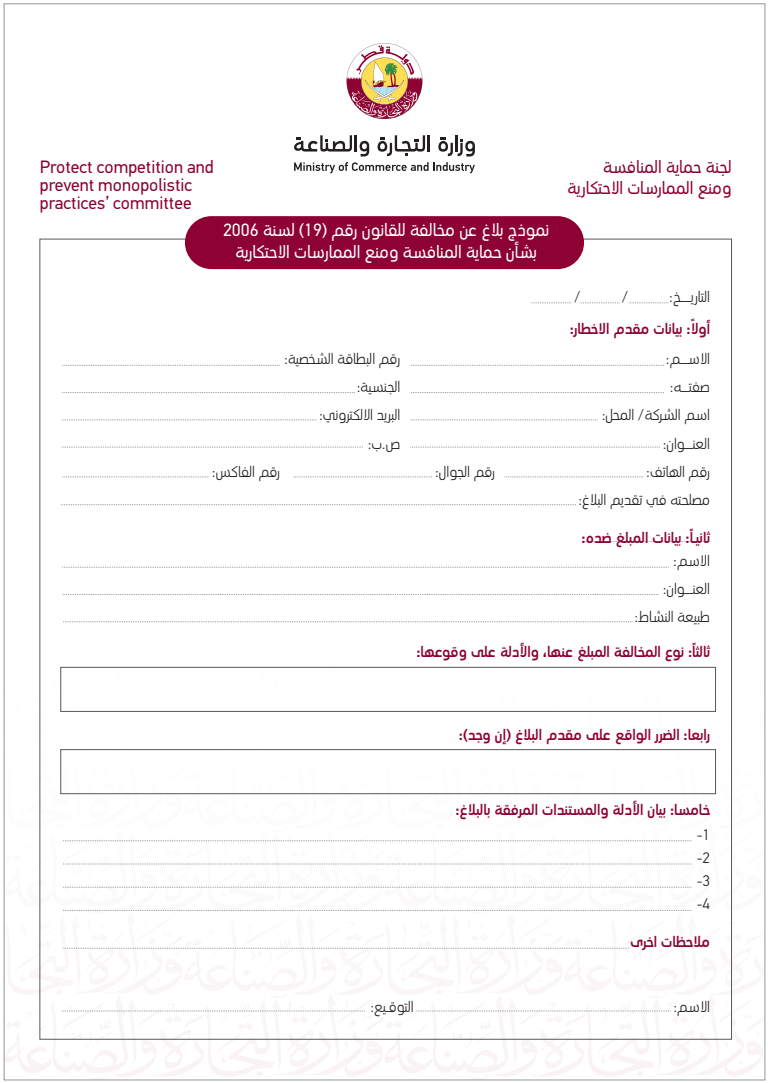

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

لجنة حماية المنافسة
ومنع الممارسات الاحتكارية

Protect competition and
prevent monopolistic
practices' committee

نموذج بلاغ عن مخالفة للقانون رقم (19) لسنة 2006
بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية

التاريـخ: ..... / ..... / .....

أولاً: بيانات مقدم الاخطار:

الاسـم: ..... رقم البطاقة الشخصية: .....

صفتـه: ..... الجنسية: .....

اسم الشركة/ المحل: ..... البريد الالكتروني: .....

العنـوان: ..... ص.ب: .....

رقم الهاتف: ..... رقم الجوال: ..... رقم الفاكس: .....

مصلحته في تقديم البلاغ: .....

ثانياً: بيانات المبلغ ضده:

الاسم: .....

العنـوان: .....

طبيعة النشاط: .....

ثالثاً: نوع المخالفة المبلغ عنها، والأدلة على وقوعها:

رابعا: الضرر الواقع على مقدم البلاغ (إن وجد):

خامسا: بيان الأدلة والمستندات المرفقة بالبلاغ:

-1 .....

-2 .....

-3 .....

-4 .....

ملاحظات اخرى .....

الاسم: ..... التوقيع: .....

هل تستوفي الجهات المختصة بحماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة رُسوماً عن البلاغات أو الخدمات المقدمة؟

لا تستوفي الجهات المختصة بحماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة أي رسم لفحص البلاغات أو دراسة طلبات التركز الاقتصادي أو طلبات استثناء العطاءات والاتفاقات والعقود المقيدة للمنافسة المقدمة إليها.

وزارة التجارة والصناعة

Ministry of Commerce and Industry

Protect Competition and Prevent Monopolistic Practices Committee

Violation Reporting Form of Law 19 of 2006 on the Protection of Competition and Prevention of Monopolistic Practices

Date: ..... / ..... / .....

A. Details of reporting person

Name: ..... ID No.: .....

Capacity: ..... Nationality: .....

Name of Company/place: ..... e-mail: .....

Address: ..... P.O. Box: .....

Phone No.: ..... Mobile No.: ..... Fax No.: .....

Interest in reporting .....

B. Details of the entity reported against:

Name: .....

Address: .....

Nature of activity.: .....

C. The type of violation reported, and evidence of its occurrence:

D. The damage caused to the reporting entity:

1- .....

2- .....

3- .....

4- .....

Other remarks: .....

Name: ..... Signature: .....

Do the competition protection authorities at the Ministry of Commerce and Industry charge a fee for notifications or services provided?

Competition protection authorities at the Ministry of Commerce and Industry do not charge any fee to investigate reported cases or notifications submitted for Economic Concentration or requests to exclude tenders, agreements and contracts restricting competition.

Wich are the parties entitled to submit a complaint?

According to the requirements of Law No. 19 of 2006 on the Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic Practices and its executive regulation, any person may inform competition protection authorities of the Ministry at Commerce and Industry of any of the anticompetitive practices.

The authorities concerned may, on their own initiative, without the need to present a case, take the necessary measures on cases of contracts, agreements and the practices that are harmful to fair competition or are deemed illegal.
This means that based on a personal initiative, every action that might be inconsistent with the Law on the Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic practices can be raised. Research and investigation thereon must be approved in order to confirm whether or not there is a violation of the law.

Self-commitment is considered an effective and deterrent measure to the prevention of anticompetitive practices, given that the competent authorities at the Ministry of Commerce and Industry may look into the violations of the law even if the affected parties refrain, for whatever reason, from filing complaints with them, considering that the law assigned the above-mentioned entities an important and pivotal role in protecting the economic public order, market mechanisms and competition therein.

How is a Breach of the Law Reported?

Violation of the law is reported by downloading a reporting form on a person or group of persons committing anticompetitive and monopolistic practices.
The reporting form contains:

- Details of applicant
- Details of the entity reported against
- Type of the reported violation
- Evidence of occurrence of violation
- The damage caused to the applicant, if any.
- Statement of enclosed evidence and documents

Fifth Part

The Procedure of File a Complaint

What does the Law Prescribe of Penalties Against Those in Violation of its Provisions?

The law stipulated the penalties for violating its provisions as follows:
Whoever violates the provisions of this law shall be punished with a fine of no less than one hundred thousand Riyals and not exceeding five million Qatari Riyals.

In all cases, the court shall confiscate the profits earned from the offending activity and other profits he may have obtained of unfair competition (Article 17).
The officer in charge of actual management of an offending legal person shall be punished with the same penalities for the acts committed in violation of the provisions of this law, if it is proved that he was aware of the crime occurrence.

The legal person shall be jointly liable for paying financial penalities and compensation in the offences had been committed by one of its employees, on his behalf or in his favor.

Fourth Part

Penalties

Undertaking of the notifying party provided for under article 10 of the Law, and 18 of the Executive Regulation

I, The notifying party, with my information figuring here above, hereby undertake to refrain from taking action in lieu of the notification until the committee›s approving decision is issued, or the expiry of 90 days from the date of reception by the committee of the notification without the latter having pronounced on the matter

Name:	Postition:
Signature:	Date:

5- The volume of production capacity of the applicant
6- Alternative goods
7- Details regarding any process of acquiring assets, property rights, usufruct, purchasing shares, establishing unions or mergers, or combining the administration of two legal persons, that took place during the past five years of the entity concerned
8- Existing agreements concluded by the entity (distribution, supply, co-production ...)
9- Details of the entity›s foreign partner (if any).
Other remarks (if any):

E. Statement of licenses and attachments obtained	
1	
2	
3	
4	

F. A statement of the supporting documents attached to the notification
1- Determine the relevant market
2- Sales value for the last three years
3- The most important goods or services in which the applicant deals
4- Factors affecting entry into the relevant market

C. Nature of notification: please indicate (*) against the subject of the notification	
	acquire assets or property rights
	usufructs or purchase of shares
	establishing unions
	establishing mergers
	combining the administration of two or more legal persons
D. Effects arising from the notification	
1- Positive effects:	
2- Negative effects:	

B. Related persons
1- Company
Nationality:
Address:
Nature of activity:
Main activity centre:
Commercial registration No.:
2- Company / person name:
Nationality:
Address:
Nature of Business:
Main Business Location:
Registration No.:
Note: If the number of the related persons increase to up 3 and more, an extra document combining the same above mentioned information needs to be sent for each.

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

Notification form for acquiring assets, property rights, usufruct, purchasing shares, establishing unions or mergers, or combining the administration of two legal entities	
Date:	
Registration No.:	
A. details of notifying person:	
Name:	ID no.:
Capacity:	Nationality:
Name of the entity affiliated with:	Commercial registration No.:
P. O. Box:	Head Office:
Phone number:	Fax No.:

How to Apply for Approval of Economic Concentration?

Competent authorities in the Ministry of Commerce and Industry grant easy access to the companies wishing to undertake an Economic Concentration process (mergers or acquisitions) to apply for approval in order to complete the process as provided for in Article 10 of the Law on Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic Practices.

Anyone wishing to undertake an Economic Concentration process must obtain prior approval from the above-mentioned authorities.

What are the required procedures?

- Fill in the prepared form for notification.
- Attach all required documents.
- Direct the notification to the competent authorities in charge with the protection of competition at the Ministry of Commerce and Industry.
- The competent authorities should study the notification and take whatever necessary measures thereon in accordance with the legislation of competition protection, within a period not exceeding ninety (90) days from the date the notification is received, given that the validity of the time referred to above starts from the date of completion of all requirements for submitting the application.

Please refer to the link of the Committee for the Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic Practices on the website of the Ministry of Commerce and Industry.
www.moci.gov.qa

Choose notification service with Economic Concentration
https://goo.gl/SALRpe

Click on the service form Download and fill out the notification form and send it to the Competition Protection Authorities at the Ministry of Commerce and Industry.

Wait for a response from the Committee within **(90) Days.** If you do not receive a response during this period, this is an implicit approval to complete the process of the service applied for.

Is it required of the Companies Planning to do the Economic Concentration Process to Acquire an Approval in Advance?

Mergers or acquisitions, purchases of shares and the establishment of unions and joint ventures can be considered forms of the Economic Concentration processes, one of the aspects of alliances and convergence between economic entities in order to reach common goals mainly aimed at staying in the market and achieving financial profits.

The companies wishing to undertake an Economic Concentration process must obtain prior approval from the competent authorities in charge with competition protection at the Ministry of Commerce and Industry before completing the process.

Second: Horizontal Concentration

Where concentration is between the companies that produce the same good. Example: The merger of two automobile production companies. This typically leads to a high level of concentration and can create market power and market dominance. This type represents a threat to competition as all countries have enacted laws and established authorities to study the inconsistency of horizontal concentration processes with the economic public policy due to its negative impact on the principle of freedom of competition. This is because the decrease in the number of companies operating in a particular field due to merger facilitates complicity among these companies and enables them to monopolise production in the field of their activity thus leading to price hikes.

Third: Conglomerate concentration

It is also called diversified or grouping concentration. It happens between companies that carry out different activities, i.e. every company performs activities unrelated to the activity of the other company. Among the most prominent objectives of this type of concentration is to distribute risks and search for financial liquidity for the purpose of the geographical extension of the market and support of the negotiating position through expanding the product portfolio when dealing with customers and suppliers.

According to Law No. 19 of 2006 on the Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic Practices, any person who wishes to acquire assets or property rights or usufructs or purchase shares or to establish unions or mergers or the administration of two legal persons or more in a way that leads to their control or domination in the market, shall notify the competent authorities concerned with competition protection at the Ministry of Commerce and Industry in writing.

The law guarantees the speedy attention to these requests within a period not exceeding ninety days from the date of receipt of notification by the competent authorities at the Ministry of Commerce and Industry and after completing all the required documents. If that period elapses without a decision on it, this is considered an implicit approval of the application.

Types of Economic Concentration

With regard to the types of Economic Concentration, and in view of the purposes and objectives of the companies involved therein, there are three types: Vertical concentration, horizontal concentration, and conglomerate concentration.

First: Vertical concentration

It means, concentration between companies that produce commodities or products that complement each other, meaning companies operating in the various stages of production.

For example: Integration of an auto factory with an auto spare parts factory, or also the petroleum industry that goes through different stages such as study, exploration, production, refining and marketing, and each stage is carried out by different companies that can merge into one new company that performs the whole production process in order to benefit from cost discounts. This type of concentration includes non-competing but integrated activities so that it does not have an effect on the magnitude of concentration because the commodities are different. The process of vertical concentration reduces the number of competitors within the market and also brings the possibility of closing it, especially if the barriers of entry are high. Also, vertical mergers, in general, do not constitute significant issues from the perspective of fair competition as companies operate in different reference markets. However, there must be a check-up for any possible negative impact of this concentration on the competition situation in the market through price-discriminatory practices or market foreclosure as any exclusive deal among the merged institutions will result in the market closure at the level of both background and foreground market, when competitors in these markets do not find a substitute for supplying the product or service concerned. This situation happens when one of the merged institutions is in the position of a market monopoly It becomes more tense when there are important barriers for entry.

Means of Achieving Economic Concentration

1. **Merger:** Merger happens in two ways: through amalgamation and possession.

    - **Merger by possession:** This kind of merger takes place when a company joins another company. This means, merging into another existing company. This results in the expiry of the merged company and the disappearance of its personality permanently. The merging company remains with a valid legal personality. This type of merger is the most common.

    - **Merger by amalgamation:** This merger renders all companies entering into it invalid, with the disappearance of the personality of each of them. From the net receivables of these companies, a new company will be created that was not present.

2. **Acquisition:** There are two types of acquisition: Friendly acquisition and non-friendly acquisition.

    - **Friendly acquisition (Friendly Merger):** It happens when there is matching of will and understanding between the boards of directors of the companies concerned and it aims to achieve a common interest.

    - **Unfriendly acquisition (Hostile Merger / Acquisition):** This type occurs against the desire of the board of directors of the target company for merger and takes place when a strong and successful company in the market seizes or controls a weak or underperforming company.

The Most Important Factors Driving Companies for Economic Concentration

Companies resort to the policy of Economic Concentration for a variety of reasons, depending on the circumstances they go through.

- **Integration:** Integration happens vertically and horizontally. Horizontal integration is realised between two or more companies that carry out the same activity or production.

- **Facing competition:** Companies may resort to concentration in order to face competition or prefer to remain and be able to stand up to encounter dominant or larger firms.

- **Bailing out troubled companies:** Economic Concentration is used as one of the solutions for staggering, underperforming companies. A company that suffers from economic crises and debt tends to merge with another company with better economic and administrative capabilities, to get rid of the difficult conditions and troubles it goes through.

- **Protection of the national economy:** Companies resort to Economic Concentration to achieve a national public interest and to protect one of the troubled sectors of the national economy.

- **Monopoly and the Desire to Dominate:** It is an illegal driver of Economic Concentration, because it causes harm to others, which justifies the control that competition protection authorities exercise over this type of legal behaviour.

What is Economic Concentration?

It is any act that results in the transfer in a whole or part of ownership or rights of use of a property, shares, or obligations from one company to another company through merger, acquisition, or any other form.

Merger:

Acquisition:

Some of the Most Important Advantages of Economic Concentration

- Improvement of management methods and the use of behavior advanced methods.
- Achievement of technical and technological advantages through the use of advanced production methods to develop products and achieve production quality.
- Expansion of product distribution chains (market conquest) and increase the efficiency of logistical channels.
- Providing huge capital and liquidity that rids a company the need to resort to borrowing.
- Ability to face competition and reduce advertising costs.
- Taking advantage of the merits of the economy of scale and reducing production costs.
- Finding solutions to save companies that are bankrupt or experiencing economic difficulties

Third Part

Economic Concentration

Is Dominant Position a violation of law?

Dominant Position is not considered to be in violation of the law, as companies are entitled to enjoy that status in the market. However, they do not have the right to misuse it.

Law no. 19 of 2006 on the Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic practices and its executive regulation, has determined forms and types of these prohibited practices.

Where Article no. 4 stipulates that persons having control or dominance are prohibited to misuse it by performing illegal practices, especially the following:

1. Abstaining from dealing in products by sale or purchase, limiting or hindering such dealing in a manner that leads to imposing unreal prices.
2. Increasing or decreasing available quantities of the product leads to having a shortage or unreal abundance therein.
3. Abstaining - without a legal justification- from entering into transactions for the sale or purchase of any product with any person or selling the products subject of the transaction with a price that is less than actual cost or ceasing to deal with him completely, in a manner which leads to limiting his freedom to get in or out of the market at any time.
4. Imposing an obligation of not manufacturing, producing or distributing a product for a limited period(s).
5. Imposing an obligation of distributing or selling only a specified commodity or service according to geographical areas, distribution centers, customers, seasons or periods, and among persons having vertical relationships.
6. Making any conclusion of a contract or agreement - for sale or purchase of a product- conditional on accepting obligations and products that are in nature or under the commercial use not related to the subject matter of the original transaction or agreement.
7. Waisting equal opportunities among competitors by having a preference for particular competitors over others in the conditions of sale or purchase transactions without any legal justification.
8. Refraining from supplying a product wich is in short supply, whenever the supply of the same is economically possible.
9. Obligatiing a supplier not to deal with any competitor.
10. Selling products at a price less than their marginal cost or average variable cost.
11. Obligating any party, who is dealing with the persons enjoying control or dominance, not to allow any competitor thereof to use any required facilities or services notwithstanding that they are economically available.

3. Falsely creating a sudden abundance of goods and services so that they are sold at a price below the market price with the aim of removing competitors or harming them.

Example
A company supplying and selling fruit and vegetables, in a dominant position, floods the market with large quantities of banana, leading to a surplus of banana supplies. This will cause a drop in prices, which some of the competitors may not be able to cope with, thus causing them huge losses and consequently, they can be kicked out of the market.

4. Selling a product for less than its marginal cost with the aim of harming competitors, causing losses to them to remove them the market.

Example
A company supplying rice, in a dominant position, sells rice at lesser than its actual cost, leading to exclusion of competitors from the market as a result of not being able to cope with price drops.

5. Unjustifiably refraining from entering into sales transactions and buying a product with anyone or halt dealing with them completely.

Example
A commodity supply company, in a dominant position, deliberately ends its relationship with an other company with which it has been dealing for a relatively long time, without an objective reason or justification.

6. Obliging a supplier or a company not to deal with competitors.

Example
A supermarket, in a dominant position, obliges a supplier to deal with it exclusively instead of dealing with its competitors in the market

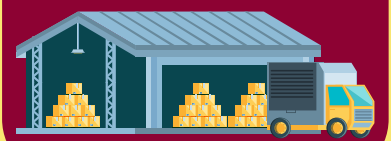

3. The number of competitors and their relative influence on the functioning of the market.

Example
Scarcity of the companies socialising in medical waste disposal as per required standards, which will contribute in the long run to the dominance of the company that owns the merits of competitiveness in the market.

4. The ability of competitors to Access to necessary materials for production.

Example
A company dealing in the field of detergents, with a dominant position thanks to its huge capabilities that allow it to dominate the largest amount of materials that are part of the production of certain detergents needed in the market. Such a dominant position leads to an increase in production capacity and contributes to a side-lining competitor, thus restricting their production capacity and access to primary materials. This will restrict their production capacity and competitiveness.

The Most Known Forms of Misuse of Dominant Market Position

1. Distinction between companies, where dominant persons for example are prohibited to sell the same commodity or provide the same service at different prices for similar companies of the same situation.

Example
A dominant supermarket gives discounts or incentives to certain suppliers and excludes others.

2. Imposing unfair trade terms through conditional sales. For example, the dominant company connects the sale of a good or provides a specific service with a purchase of another good or service.

Example
A company dealing in computers, with a dominant position, makes it conditional that a client provides a service or replaces parts by buying original parts from it.

What is Dominant Position?

The ability of a person or a group of persons operating together to control the product market and make an effective impact on prices or quantity of goods offered at such prices where their competitors are unable to limit that practice.

Example:
the ability of a supplier of a certain food commodity who is in a Dominant Position in the very commodity to control the supply of the same commodity

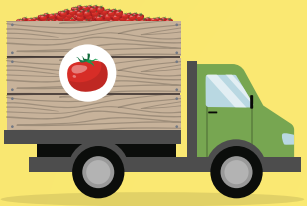

It enables him to influence prices in his own favour in the market without the other suppliers having the ability to do anything about it.

What are the Most Prominent Criteria for Determining a Dominant Position?

1. The person's share in the relevant market compared with the rest of the competitors.

2. The effect of a person's behaviour on the rest of the competitors. The market concerned in the previous period is like the market strength and price policy has an effect on the price or the size of the supplied product.

Example
An agency selling a certain trademark of vehicles owns the largest share of this trademark in the market.

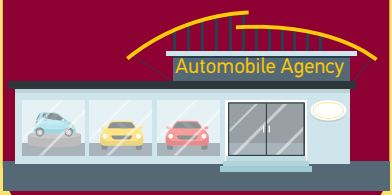

Example
An electronic company selling a well-known brand of mobile phones can affect the amount of supply and current prices as well as influencing the behaviour of competitor companies, given its technological supremacy and ability to invent and own patent as well as being well-known to the consumers.

Second Part

The Practices Prohibited by the Law on the Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic Practices

Second Practice: Misuse of Dominant Market Position

- Sharing product markets or allocating them on the basis of geographical regions, distribution centers, or quality of customers, or on a seasonal basis, time periods or on the basis of commodities.
  For example: Service companies establish an agreement with each other to provide their services to consumers on a geographical basis (company «A» provides services in Area No. (1), while company «B» provides its services in area number (2).

- Coordination or agreement between competitors on bidding or withholding bids in tenders, practices, bids and supply bids.
  For example: Agreement between service companies to fix the prices of the service they provide and to impose unjustified high prices in order to achieve monopoly of profits without entering into price competition that may cause harm to them.

- Publishing incorrect information about products or their prices, deliberately.
  For example: An intentional agreement between two companies to publish false statements about a competing product causing drops in its sales as a result of misleading the consumer and consequently, driving the competitor out of the market.

What are the Most Prominent Forms of Prohibited Agreements?

Law No. 19 of 2006 on the Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic Practices did not limit the number of cases that are harmful of competition. However, it only touched on the most important situations, including but not limited to:

- Manipulation of the prices of the products displayed in the market by raising, reducing or fixing prices in a way or another.
  Example (1): The agreement of two or more companies to determine the price of a particular product, in which case the market mechanisms are rendered useless (rules of supply and demand). Such practice would lead to setting a price that does not reflect the reality of the market and undermines consumer interests and market efficiency.
  Example (2): A company monopolizes a commodity, leading to an artificial increase in its price.
  Example (3): A company lowering its price below the market price in order to exclude competitors or increase its market share.

- Preventing or obstructing any person from exercising his/her economic or commercial activity in the market.
  For Example: The suppliers of a particular good forming a joint stock company, a joint branch, or centralized procurement, the purpose of which is to coordinate, consult and exchange information on prices, bids and other information related to the commodity supply activity in order to prevent the entry of new competitors or to exclude any of them.

What is the Nature of the Competition Harmful Agreements?

Agreements can be written, oral, express or implicit.

Written

Oral

Vertical agreements are those between companies that are active in different levels of supply, production and distribution chains. For example, it happens between manufacturers of production inputs and manufacturers of goods that contain such inputs, or between producers and wholesalers, or between producers, wholesalers and retailers. These can take the following forms:

- ★ Determining the resale price
- ★ Conditional sale
- ★ Exclusive deals
- ★ No competition

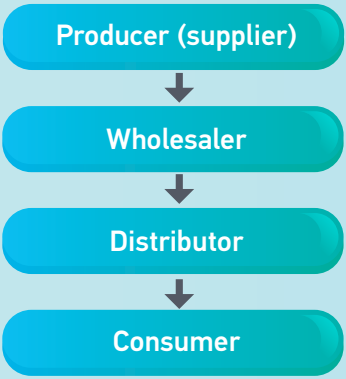

Vertical agreement

Examples of practices:

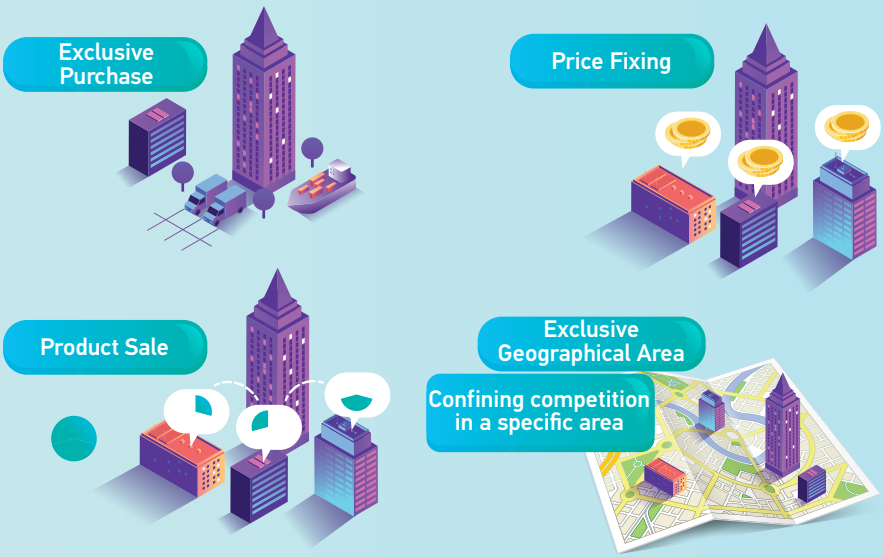

Some Forms of Competition Harmful Agreements

The competition harmful agreements can be vertical or horizontal.

Horizontal agreements: Which are done between competing companies operating in the same field

Example

A company exercising the same activity

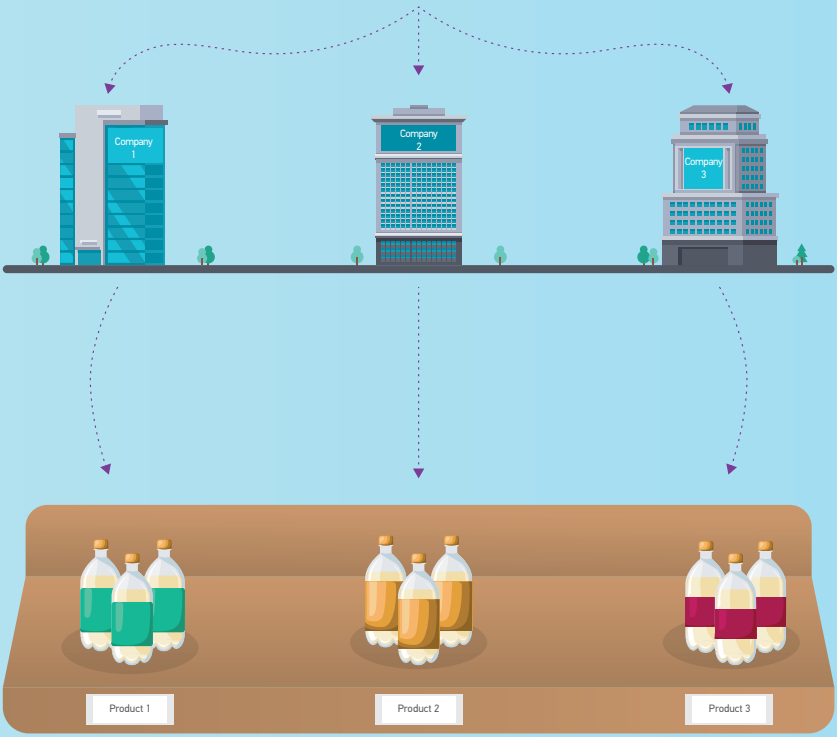

The concerned companies agree to spend on:

- Prices: either by increasing, decreasing or fixing.
- Reducing production and sharing markets.
- Closing down markets through putting restrictions on possible competitors access.

What are the Competition Harmful Agreements?

Agreement from a competition perspective means that competing companies coordinate their behaviour in different ways with the aim of violating the rules of competition in the market and avoiding the intensity of competition.

Second Part

The Practices Prohibited by the Law on the Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic Practices

First Practice: Competition Harmful Agreements

How Secure is the Information Kept by Law Enforcement Agencies?

All employees of the Competition Protection Department, members of the Committee for the Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic Practices, and employees delegated to work with the Secretariat of the Committee, shall maintain the confidentiality of the information and the records obtained from the companies in question.

Besides, none of the members of the Committee may participate in the deliberation of any matter or issue in which he/she has an interest or relationship or in which he/she has a relationship or kinship with one of its parties. Furthermore, a company may not withhold any information on the pretext of confidentiality or any other reason.

- Conduct research and investigation on anticompetive practices, making sure they exist and present solutions thereto.
- Prepare studies on the functioning of the country's markets and economic sectors, and provide proposals to enhance competition and limit monopolistic practices, in coordination with the concerned authorities.

2. **Committee for the Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic Practices:** The Committee undertakes several tasks and jurisdictions, most notably:

- Receiving and examining reports relating to violations of law No. 19 of 2006 and checking the seriousness thereof and take appropriate measures.
- Preparing integral information and data base of the economic avtivity and updating and developing it in a manner that serves the tasks of the committee in all fields relating to the protection of competition and prohibition of monopolistic practices and conducting necessary studies and researches.
- Coordinating with peer bodies in other countries with regard to matters of common interest.
- Stating an opinion concerning draft laws and regulations relating to competition and prohibition of monopolistic practices.
- Preparing an annual report, of the Committee's activities, future plans and suggestions, to be presented to the Minister and a copy therof is to be submitted to the Cabinet.
- Issuing a periodical circular including decisions, recommandations, procedures and arrangements of the Committee in addition to other matters relating thereto.

How to Request for Exclusion of Bids, Agreements and unrestricted contracts from Competition?

A request to exclude tenders, agreements and contracts restricting competition from the scope of restriction shall be submitted in writing to the Minister of Commerce and Industry, prior to submitting the bid or concluding the agreement or contract.

The application must include the following:

- A full explanation of the causes.
- A statement of the public interest that it achieves or the benefits that it brings to the consumer.
- The documents supporting the anticipated benefit.

Who is in Charge of Implementing the Provisions of the Competition Protection Law?

The State of Qatar adopts the regulation that is based on the duality of the agencies responsible for implementing the competition policy, as practiced in many countries. In parallel with the role assigned to the Committee for the Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic Practices, the Competition Protection Department of the Consumer Affairs Sector in the Ministry of Commerce and Industry plays a pivotal role in the implementation of State policy in this area.

1. **Competition Protection Department:** Emiri Decision No. 18 of 2019 assigned the Competition Protection Department in the Ministry of Commerce and Industry, with the following powers:

    - Implement laws and regulations to protect competition and prohibit monopolistic practices.
    - Provide data and information about the economic and commercial activity
    - Dissemination of the competition advocacy in coordination with the entities concerned in other countries on issues pertaining to the protection of competition and prohibition of monopolistic practices.
    - Examining the notifications pertaining to the transfer of property rights, acquire assets, establishing unions and mergers and assessment of their impact on competition as well as suggesting procedures pertaining thereto.

Is the Law on Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic Practices applicable to foreign companies that do not have offices in the State of Qatar?

The law applies to all the violations that affect the local market, including those committed by the people who are based outside the State, whenever they commit the actions that undermine competition in the domestic market.
For example, the companies located outside the country presented bids in the framework of participating in a tender. The tender was awarded to one of them and when implementation was initiated it was found out that there was a suspicion of collusion between the bidding companies, namely, having agreed on dividing the market or not to compete with one another in certain geographical regions. In this case, the agreement shall be subject to the supervision of the competition protection authorities at the Ministry of Commerce and Industry.

Does the Law Provide for Exceptions and Exemptions?

Law No. 19 of 2006 on the Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic Practices identified three exceptions:

1. Some contracts and agreements that may not be compatible with the provisions of the law and the requirements of competition in the event that they have a positive impact on the economy and the consumer,

2. Exemption from prescribed penalties (or mitigating thereof) for every person involved in a violation of the law and showed cooperation with law enforcement authorities in the detection of the anticompetitive practices undermining fair competition and its parties, and

3. Exempt of an Economic Concentration process from being subject to the provisions of Article 10 of the law, for possible incompatibility with the competition requirements and rules if such a process has a positive impact on the consumer or the economy.

Note: Exception as per (1) hereinabove shall only be granted if stakeholders provide sufficient justifications, support, and guarantees that establish evidence of the positive impact of the practices subject to the requested exception on the consumer and the economy, provided that the final decision remains with the minister who has the absolute authority to grant approval or not.

Why pay attention to the Competition Protection Law?

The Competition Protection law has advantages that make it necessary to influence the economic situation of each country. These advantages have been proven in all the countries that have applied the law seriously and created effective systems to enforce its provisions.

Understanding the purposes of competition policy and law requires of the various stakeholders to be aware of its benefits to them and to the economy as a whole, as it is not an end in itself as much as it is a way to encourage and incentive creativity, maximise utilisation of resources, leading to the diversification of supply and improvement of quality at best prices.

What is the Scope of Application of the Law on the Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic Practices?

The competition regulation in the State of Qatar is subject to the provisions of Law No. 19 of 2006 on the Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic Practices and its executive regulation issued on 9/3/2008.

The provisions of the law apply to all economic entities; whatever their form (factories, companies, associations, in the event of performing a profitable economic activity) should these entities commit any practices or actions that undermine the good functioning of the local market and its balance.

The term "persons" in the sense of the Competition Law cannot be limited to natural or legal persons, but extends to any entity that is engaged in economic activity. On the other hand, the law does not apply to sovereign actions, whatever their form or nature, as well as the institutions subject to the State supervision and instruction.

First Part
The Competition
Protection Law

What is the purpose of this Guide?

Competition, in general, is about producers or dealers rivaling each other to produce or sell a product in order to achieve the highest profits and attract the largest number of customers.

What is the intent of Anticompetitive Practices?

Anticompetitive Practices of unfair Competition are those actions or behaviours by natural, legal persons or any other legal entity, of whatever form, practicing economic activity that undermines or is a constraint to freedom of competition, and its effect is detrimental to the general balance of markets.

There is always confusion between competition and competitiveness. What is the difference between them?

Competitiveness differs from competition as already defined. Competitiveness means the ability of an economic institution to offer and sell a good or provide a service in a more efficient and effective way than other competitors, marred with high quality and competitive prices, which requires the creation of a competitive advantage that allows the company or institution to sustain its presence in the market, enhance its position and increase its share therein. Competition is ultimately the major driver of accelerating the competitiveness of an establishment or a company.

What is the purpose of this Guide?

The aim of this Guide is to achieve a better understanding of Law No. 19 of 2006 on Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic Practices, and its executive regulation. Looking at what it includes of explanations of the basic concepts of competition, instructions on the scope of application of the law and the implications resulting therefrom and the procedures to be followed, the Guide can be viewed as a set of tools that show the various stakeholders, especially the business sector, how to ensure the integrity of their position, which reinforces the need for voluntary compliance with the legislation in force. Hence, some of the explanations and conclusions provided for herein are just examples. Meaning, this Guide is not considered an interpretation of the law and has no legal effect.

Which are the target groups of this Guide?

This Guide is intended for employees of the various government agencies in the country. Among the categories also targeted in this Guide are decision-makers, judges and members of the public prosecution, attorneys, legal advisers in companies, the business sector in general, faculties of law and economics and researchers, each according to their area of interest.

Preamble

Ministry of Commerce and Industry: Vision, mission, and values

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

Vision

A diversified economy and a private self-sufficient sector within a vigilant competitive business environment that caters for consumer rights and duties and obligations of traders towards them.

Mission

Leading sustainable economic growth in partnership with the private sector within a fair and stimulating business environment through policymaking, encouragement of miscellaneous investments, regulation, market monitoring and consumer protection.

Value

Excellent services
Working in partnerships
Entrepreneurial Thinking
Innovation
Transparency

Speech of His Excellency the Minister of Commerce and Industry

Freedom of competition is among the basic pillars upon which the market is based. The State of Qatar has endeavoured to make competition protection a cornerstone of its economic policy. Thus, the necessary legal and institutional mechanisms have been created to protect markets and to counter monopolistic practices.

On 29 June 2006 His Highness the Father Emir, Sheikh Hamad Bin Khalifa Al- Thani, issued Law No. 19 of 2006 on Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic Practices. The law aims to encourage economic dealers to deal in fair competition and combat monopolistic practices that negatively affect the normal functioning of supply and demand mechanisms in light of the country's policy of open market economy and trade liberalization.

The State of Qatar adopts the regulation that is based on the duality of the agencies responsible for implementing the fair competition policy, as practiced in many countries.
The aforementioned law thus established the Committee for the Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic Practices. Its terms of reference and work procedures were determined, and was given powers to look into the anticompetive practices and to grant approvals that precede each process of Economic Concentration (mergers, acquisitions, etc. Emiri Decision No. 12 of 2019 establishes the Competition Protection Department, on the organizational structure of the Ministry of Commerce and Industry, whose task is to monitor markets and maintain the normal functioning of market mechanisms. In so doing, the Department may exercise many jurisdictions, including implementing the laws and regulations related to competition protection and prohibition of monopolistic practices, preparing studies in the field of market and economic sectors functioning in the State, conducting investigations on the complaints received, checking the notices relating to transfer of property rights and asset ownership, forming unions and mergers, assessing their impact on competition and proposing its own actions. The efforts exerted have yielded honourable ranks for the State in the field of competition and combat at the global level, bringing Qatar ahead of many countries. This situation strengthens our resolve and our insistence on moving forward with further development, both in terms of making legislation and also building the capacity of those responsible for implementing them, to make them more efficient and effective in consolidating and entrenching the concept of competition in all economic activities, and to make them able to present initiatives and projects that serve the common interest and the future vision of the State.

On the basis of this broad vision, the reader will find in this Guide a simplified idea of the most important features of the law on Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic Practices, and the advantages and characteristics of the work of the agencies that implement it. There is no doubt that a law of this great importance requires that people must be more aware of its provisions and implications of its application, the rights and obligations arising therefrom. This is what we are striving to achieve. The issuance of this Guide is only a translation of that approach. The aim of issuing this Guide is to motivate specialists, experts and those interested to enrich this aspect through research and studies. As we affirm these matters, we call upon everyone to seek to strengthen cooperation in all that would achieve the general interest of the national economy and enhance its stride towards more progress and prosperity.

Wishing everyone much success,

Ali bin Ahmed Al-Kuwari
Minister of Commerce and Industry

The Most Known Forms of Abuse of Dominant Position in the Market 29
Is a Dominant Position Considered Illegal? 31

Third Part: Economic Concentration 33

What is Economic Concentration? 34
One of the Most Important Advantages of Economic Concentration. 34
The Most Important Company Drivers and Reasons for Concentration. 35
Means of Achieving Economic Concentration Processes. 36
Economic Concentration Pictures 37
Is it required of the Companies Planning to do Economic Concentration Process to Acquire an Approval in Advance? 39
How to Apply for Approval of Economic Concentration Process? 40

Fourth Part: Penalties 47
What are the penalties Provided for by Law Against the Parties in Violation of its Provisions? 48

Fifth Part 49
Which are the Parties Entitled to File a Complaint? 50
How is a Breach of the Law Reported? 50
A Clear Example for Reporting a Violation of Law No. (19) of 2006 On the Protection of Fair Competition and Prevention of Monopolistic of practices 51
Do the Competent Authorities in Fair Competition Protection in the Ministry of Commerce and Industry Charge Fees for Notifications or Services? 51

About the Authors 52

Index

Speech of His Excellency the Minister of Commerce and Industry 5

Ministry of Commerce and Industry: Vision, mission, and values 7

Preface 9

What is the purpose of this Guide? 10
Which are the target groups of this Guide? 10
What is the intent of fair competition? 11
What is the intent of Anticompetitive Practices? 11
There is always confusion between competition and competitiveness. What is the difference between them? 11

First Part: Competition Protection Law 13

Why Interest in the Competition Protection Law? 14
What is the Scope of Application of the Law on Competition Protection and Prohibition of Monopolistic Practices? 14
Is it Possible to Apply the Competition Protection Law and Prohibition of Monopolistic Practices to Foreign Companies that do not have Offices in the State of Qatar? 15
Does the Law Provide for Exceptions and Exemptions? 15
How to Request for Exclusion of Bids, Agreements and unrestricted contracts from Competition? 16
Who is in Charge of Implementing the Provisions of the Competition Protection Law? 16
How Secure is the Information Kept by Law Enforcement Agencies? 18

Second Part: The Practices Prohibited by the Law on the Protection of Competition and Prohibition of Monopolistic Practices 19

First practice: Fair Competition Undermining Agreements 19
What is meant by Fair Competition Undermining Agreements? 20
Some Forms of Fair Competition Undermining Agreements: 21
What is the Nature of the Fair Competition Undermining Agreements? 23
What are the Most Prominent Forms of Prohibited Agreements? 24

Second Practice: Misuse of a Dominant Market Position 27
What is Dominant Position? 28
What are the Most Prominent Criteria for Determining Dominant Position? 28

AWARENESS GUIDE ON COMPETITION PROTECTION AND PROHIBITION OF MONOPOLISTIC PRACTICES

Compiled and Presented by

Mr./ Wajdi bin Ahmed Khemakhem Mr./ Slim Abdelaziz Barhoumi

Parts of the information in this guide may be reviewed, copied or translated for research purposes or for personal study, but may not be sold or used for commercial purposes.

All rights reserved

Competition Protection Department
Ministry of Commerce and Industry
Phone: (+974) 40122170 - (+974) 40122473
Fax: (+974) 44835831

mociqatar | 16001 | +974 66111400 | www.moci.gov.qa

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

AWARENESS GUIDE ON COMPETITION PROTECTION AND PROHIBITION OF MONOPOLISTIC PRACTICES